الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بما يكون بتساوي القرائن وضوحا
وخفاء اه اقول قد لالة الشيء اي دلالة دال الشيء ودلالة
الجدار على القرار اوضح ادكونه نبي واسطة فان قلت حاصل الا
عتراض انه كان ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم جزء سابق على فهم الكل فالفهم
من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوي الانسان والحيوان
في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس كذلك لانا نجعل الاعتراض
انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان
دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من
الاوضح من دلالة على المطابقة والاوضح من الاوضح من الشيء اوضح من
ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح
من الدلالة المطابقة له لان الدلالة المطابقة لشيء اخر قد تامل على ان يكون
الامر بالعكس ايضا ما ثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص
للاشكال بسياق التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد
فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا
على فهم لازم اللازم اه اقول بل الامر بالعكس وهو ان دلالة الشيء الاخر
ذلك المعنى خرج من جزيه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الذي ذلك المعنى خرج
من جزيه على ذلك المعنى خرج منه عليه اه سم فان فهم الجسم سابق اولا والمفهوم من
الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار
حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب نفهم
جزء الجسم الجزء الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب ايضا قوله وفي
فهم الجسم سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم الجسم تابعا عليه وليس
فيكون دلالة لفظ الكل اوضح من دلالته على الجزء اه ويمكن ان يراد بالجزء ما يشمل
جزء الجزء وما كل ما ينعل الجزء بالنسبة الجزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه فتوافي فهم الجزء
سابق

صابق على فهم الكل وكتب ايضا المراد اي بالنقض وقوله ههنا اي في مقام بيان
تافي الاداء المذكور بالدلالة العقلية وكتب ايضا قوله وكتب ايضا المراد ههنا انتقال
الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان اداء المعنى على صور مختلفة لا تنافي
الا في الدلالات العقلية وفي انتقال من معنى الى معنى بينهما علاقة بينهما وقد تقدم
ما في شرح المطالع رد هذا القول الى ان قال من اهل القرائن
اه ح ف وما اشير اليه من كلام صاحب المفتاح هو هذا النص لاصطلاح اهل
القرائن يندفع ما اعترض به السيد على حواشي الكشاف وقد ذكرنا ذلك صاحب الاطول
السيد في ذلك من ثلاثة اوجه فراجعه انتقال الذهن اي الجزء اي المراد
من اللفظ اذ المتبادر عند اهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا انفهم مطلقا كما
في خط سم قوله بعد فهم الكل على انه مقصود من اللفظ وكتب ايضا
دفع لما ورد على الحواشي من انه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل من فهم الجزء
وملاحظته ابدا سابق اه سم انحط النوع ما ينال على طريق الاجمال بلا
التفصيل اذ حضوره بالبال بتفصيل بعد وحضور الجنس بحال كما في الفنري
ثم اللفظ المراد به اذا اشار بلفظه ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه انتقل
من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تفسير ما يبحث عنه في الفن وفائدة
قيدان لا يدخل وبدونهما يدخل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد
اصطلاح التخاطب حتى لا ينقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع
له في اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا
ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ
مشترك من لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل في احد معنييه لان
اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن
ان يدفع بان المراد باللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)